

الصلاة اذا كانت بغيره فذهبنا ومنه جمهور العلماء انه لا ينقض بغيره قال ابن
 مسعود وكابر ابو موسى الاشعري وهو قول جمهورنا لعين من بعد من وكبر السبعين
 عن ابي انان قال ادركت من فقهاءنا الذين سئلوا ان يقولوا بغيره من غير
 والتم بغيره واكثر من غيرهم واخرج من يدي بن ثابت وعبد الله بن عبد الله
 ابن عيسى وسليمان بن يسار وشيخه جله سواهم يقولون الصلح في الصلاة ينقضها
 ولا ينقض الوضوء قال البيهقي وروى نحوه عن عطاء والشعبي والزهري وحكاها صاحبنا
 عن محول وما ذكر واحدنا حتى قال يرد وداود وقال الحسن البصري واخيه الخليل بن
 الثوري واوجبه في حق الوضوء وعن الاوزاعي روايتان واجمعا ان الصلح
 اذا لم يكن فيه تقهقه لا يبطل الوضوء على ان التقهقه ما خرج الصلاة لا ينقض الوضوء
 والشيخ القائلين لا ينقض في الصلاة ما يروي عن ابي العباس والحسن البصري
 ومحمد بن يحيى والزهري ان رجلا عمى واخرجوا النبي صلى الله عليه وسلم
 في الصلاة فترى في عينه فضل طوبى من الصلاة فامر النبي صلى الله عليه وسلم من
 صلح لا يعيد الوضوء والصلاة وعن عمران بن الحصين عن النبي صلى الله عليه وسلم الصلح
 في الصلاة فترى بطل الصلاة والوضوء ولا ينعاده يبطلها احدث فابطلها الصلح
 كالصلاة واحسن صاحبنا حديثنا المذكور في الكتاب وقد بيناه وان الصلح لو
 كان ناقضا ليقض في الصلاة ويغيرها كما احدث ولا ينعاده شرعية فلم ينقض
 الصلح بها الوضوء كصلاة الجنازة فقد وافقوا عليها وذكر صاحبنا في كتابه
 ومعاني والمعتمدان الطاهر صحيحه وناقض الوضوء محصوره من ادعي زياده
 فليثبتها ولم يثبت في النقص الصلح في الصلاة واما ما نقلوه عن ابي العباس ورفقته
 وعن عمران وغيره الكما روه وتكلمها ضعيفه وانه انما في الحديث والاول
 يصح في هذه المسئلة حديث وقد بين البيهقي وغيره وجوه ضعفها باسنادها فلا
 حاجة الى الاطالة بتفصيله مع الانفاق في جعل ضعفها واما في اسرارها فلا
 الاحداث لا تثبت قياسا لانها غير معقولة العلة كما سبق ولو صح كان

ببطل الجنازة فانه يبطله خروج المني ولا يبطله الصلح الصلاة والجماع قال ابن
 المنذر بعد ان ذكرنا ذلك في العلمانية وينزل من قال لا وضوء يقول لا لا تعلم لمن اوجب
 الوضوء حجة قالوا الغدق في الصلاة عند من خالفنا لا يوجب الوضوء الصلح اولي
 والله اعلم **فصل** في ما في اول الباب ان الردة لا ينقض الوضوء عندنا
 وعلى الصحيح وبه فالجمهور والعلماء وقال الاوزاعي واحمد وابوثور وابن داود
 ينقض واخوه يقولون تغالب ومن يكن باليمان فقد حط عليه ودليلنا قوله
 صلى الله عليه وسلم لا وضوء الا من صوت او نزع وهو حديث صحيح سابق بيانه
 اول الباب والجواب عن الاية ان المراد بالاجسام من مات على الردة كما قال سبحانه
 وتعالى ومن يرتدد منكم عن دينه فيمت وهو كاذن فاوكل حط اعمالهم
قال المصنف رحمه الله والمستحل ان يؤضأ من الصلح في الصلاة
 ومن الكلام القبيح لما روي عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال لمن انوضأ
 من الكلمة الجنية احب الي من انوضأ من طعام الطيب **وقال** من
 عابته رضي الله عنها احدث حدثان حدثت اللسان وحدثت الفرج واتهما
 حدثت اللسان **شرح** الاثر المذكور عن ابن عباس مشهور رواه
 البخاري في كتاب الصلح وانما راي تضعيفه وقولنا في الكلمة
 العبرانية التي في الحديث قال المروزي قال ابن الاعراب في نغول العرب للرد في الامور
 والاطلاق اعور والانتى عمورا ثم ان المصنف حمل هذه الاثار على الوضوء
 الشرعي الذي هو غسل الاعضا المعروفة وكذا حملها ابن المنذر وجماعه من
 اصحابنا وقال ابن الصباغ الاشبه انه ارادوا غسل الفم وكذا حملها المنزلي
 على غسل الفم وكذا في حديثه والمعتمد كلام ابن الصباغ ثم قال وهذا بعيد
 بل ظاهر كلام الشافعي انه اراد الوضوء الشرعي قالوا لم ينعى بغيره لا غسل
 الفم لان الوضوء شرعي من الكلام وانما يرد فيه الوضوء الشرعي والوضوء
 تكبير الخطايا كما ثبتت في الاحاديث تحصل ان الصحيح او الصواب استحباب الوضوء